

رابعاً: تحليل النسب المالية

أ- نسبة السيولة والجدارة الائتمانية:

1- نسبة السيولة:

- نسبة السيولة = (الأصول الجارية/ الخصوم الجارية) = (نقدية، حسابات مدينون، مخزون/الخصوم الجارية) ومن المفضل ألا تقل نسبة السيولة عن 1:2 وإذا وصلت إلى 1:1 فإن هذا الوضع يدعو للتخوف، أما إذا انخفضت عن ذلك فإن المشروع يصبح معرضاً للخطر.

- نسبة السيولة النقدية = (الأصول الجارية بدون المخزون/الخصوم الجارية) = (نقدية، مدينون/الخصوم الجارية) ويجب ألا تقل عن 1:1

2- الجدارة الائتمانية:

- معدل غطاء خدمة الدين

= (ربح التشغيل+الفائدة على القروض+الإهلاك)/(الفائدة على القروض+سداد أصل القرض السنوي) وكلما كانت مرتفعة كلما كان ذلك أفضل للمشروع والدائنين.

- نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون = إجمالي قيمة الأصول الثابتة/قيمة الديون طويلة الأجل وهي عدد المرات التي تغطي فيها الأصول الثابتة الديون طويلة الأجل

ب- نسب الكفاءة

وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة استخدام الأصول.

1- متوسط فترة الائتمان والتحصيل:

- متوسط المبيعات اليومية = إجمالي قيمة المبيعات/عدد أيام السنة (365)

- متوسط عدد أيام الائتمان والتحصيل = مجموع أرصدة المدينين/متوسط المبيعات اليومية وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على سوء الإدارة.

2- معدل دوران المخزون:

= تكلفة السلعة المباعة/قيمة المخزون

= مصروفات التشغيل من قائمة الدخل/قيمة المخزون

وانخفاض معدل دوران المخزون يدل على أن هناك قدراً من الأموال مجمداً في صورة أشكال مختلفة من المخزون عما هو في مشاريع أخرى مماثلة أو عن سنة سابقة.

3- متوسط أيام التخزين:

تحسب بقسمة قيمة المخزون في نهاية السنة على متوسط تكاليف مبيعات اليوم الواحد.

- متوسط تكاليف مبيعات اليوم الواحد = تكاليف السلع المباعة / 365 يوم

- عدد أيام التخزين = قيمة المخزون في نهاية العام / متوسط تكاليف مبيعات يوم واحد

وعن طريقها يمكن الحصول على الفترة اللازمة لتحويل رأس المال العامل كله إلى نقدية، عن طريق جمع متوسط عدد أيام تحصيل الديون مع متوسط عدد أيام التخزين.

4- نسبة التشغيل:

نسبة التشغيل = مصروفات التشغيل / قيمة المبيعات

خامساً - معايير الربحية:**① المعايير غير المخصصة:****أولاً: معيار فترة الاسترداد Pay Back Period**

فترة الاسترداد: هي تلك الفترة التي تسترد فيها المشاريع التكاليف الاستثمارية أو الفترة التي تتساوى عندها التدفقات الداخلة والخارجة. كلما كانت فترة الاسترداد أقصر يكون المشروع أفضل.

ويقوم هذا المعيار على الحذر مما يلحق المشروعات من تقادم فني، فالتقدم والتطور التكنولوجي يؤدي إلى تقادم الصناعة فتصبح غير اقتصادية، كذلك قد يكون هناك خوف على رأس المال من عدم الاستقرار في المجتمع لذلك يفضل المستثمر أن يسترد أمواله في أقصر وقت تجنباً للمخاطرة واللايقين.

طرق حساب معيار فترة الاسترداد:

الطريقة الأولى:

تستخدم عندما تكون التدفقات النقدية السنوية الداخلة للمشروع متباينة من سنة لأخرى.

فترة الاسترداد = الكلفة الاستثمارية الأولية / الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية

مثال: إذا كانت التكاليف الاستثمارية الأولية لمشروع معين 48000 ليرة، عمره الإنتاجي 5 سنوات، مجموع التدفقات النقدية خلال السنوات الخمس:

التدفقات	الكلفة	السنة
-	48000	0
6000		1
9000		2
10000		3
15000		4
20000		5
60000	48000	المجموع

الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية = مجموع التدفقات / عمر المشروع

$$12000 = 5 / 60000 =$$

$$\text{فترة الاسترداد} = 48000 / 12000 = 4 \text{ سنوات}$$

من الممكن أن يضع المستثمر مدة تحكيمية لاسترداد المشروع. عندها نقارن المدة التحكيمية بفترة الاسترداد ويكون المشروع مقبولاً عندما تكون المدة التحكيمية أكبر من فترة الاسترداد المحسوبة.

الطريقة الثانية:

هذه الطريقة أكثر شيوعاً واستعمالاً من الطريقة الأولى. وتستخدم عندما تكون التدفقات النقدية السنوية متساوية.

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{الكلفة الاستثمارية الأولية} / \text{صافي التدفق النقدي السنوي (صافي العائد السنوي)}$$

ويعتبر المشروع الأفضل هو المشروع الذي يحقق فترة استرداد أقل. يمكن القول أن معيار فترة الاسترداد يعتبر أكثر المعايير شيوعاً واستخداماً نظراً لسهولة وتوفير المعلومات اللازمة لاستخدامه، كما يعتبر أكثر ملائمة خاصة في حالة المشروعات التي تخضع لعوامل التقلب السريعة وعدم التأكد، أو التي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة. كما يمكن اعتبار هذا المعيار معياراً لقياس درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كل مال مستثمر.

ثانياً: معيار معدل العائد المحاسبي:

يسمى هذا المعيار بمعدل العائد المحاسبي لأنه يعتمد على نتائج الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية. وبالتالي فهو عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي (متوسط الربح السنوي) إلى متوسط التكاليف الاستثمارية وبعد خصم الإهلاك والضريبة. أو النسبة بين متوسط العائد السنوي إلى التكاليف الاستثمارية الأولية (دون الأخذ بنظر الاعتبار الإهلاك والضريبة).

المهم في هذا المعيار هو ما يتعلق بضرورة مقارنة النتيجة المتحصلة مع سعر الفائدة السائدة في السوق. يعتبر المشروع مقبول اقتصاديا عندما تكون النتيجة اكبر من سعر الفائدة السائدة في السوق والعكس صحيح. المعدل المتوسط للعائد هو تعبير عن الكفاية الحدية لرأس المال. الكفاية الحدية لرأس المال: مقدار ما تحققه الوحدة النقدية المستثمرة من عائد صافي، وعلى هذا الأساس تتم المفاضلة بين المشروعات، حيث يتم اختيار المشروع الذي يحقق اكبر عائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

يوجد ثلاث طرق لاحتساب معدل العائد المحاسبي

الطريقة الأولى: يتم احتسابه دون النظر إلى الضريبة الإهلاك والقيمة المتبقية، أي يتم النظر إلى التدفقات النقدية كما هي:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط العائد السنوي} / \text{التكلفة الاستثمارية}) \times 100$$

الطريقة الثانية: يتم التعامل مع متوسط العائد السنوي الصافي حيث:

$$\text{متوسط العائد الصافي} = \text{متوسط العائد} - \text{الإهلاك} - \text{الضريبة}$$

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط العائد الصافي السنوي} / \text{التكلفة الاستثمارية}) \times 100$$

الطريقة الثالثة: هذه الطريقة هي الأكثر شيوعا حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الإهلاك والضريبة والقيمة المتبقية للمشروع في حال وجودها في حالة وجودها. هذه الطريقة هي الأفضل في حالة وجود بدائل للمشروع. يتم احتساب المعدل المتوسط للعائد حسب الصيغة التالية:

$$\text{متوسط التكلفة الاستثمارية} = (\text{التكلفة الاستثمارية} + \text{القيمة المتبقية للاستثمار}) / 2$$

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط العائد الصافي السنوي} / \text{متوسط التكلفة الاستثمارية}) \times 100$$

في المثال السابق احسب معدل العائد المحاسبي للمشروع:

إذا لم يتواجد قيمة متبقية للمشروع يفضل استخدام القانون الثاني الذي يأخذ بالاعتبار القيمة الاستثمارية وليس متوسطها. أما في حال وجود قيمة متبقية فيفضل استخدام القانون الثالث وحساب متوسط التكلفة الاستثمارية. وعلى هذا الأساس:

$$\text{متوسط العائد الصافي} = 60000 / 5 = 12000$$

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (48000 / 12000) \times 100 = 25\%$$

ويقارن هذا المعدل بمعدلات المشاريع البديلة ويكون المشروع الأفضل حسب هذا المعيار هو المشروع صاحب معدل العائد المحاسبي الأعلى.